

نمو القطاع غير النفطي في قطر سينتعش مع ارتفاع أسعار النفط

الإيرادات الحكومية وبالتالي أن يساعد على تخفيف القيود المالية. كما سيتم دعم الإيرادات في عام 2018 أيضاً من خلال التنفيذ المتوقع لضريبة القيمة المضافة. أما على صعيد النفقات، فباعتقادنا أن معظم الإجراءات الحكومية لمواجهة صدمة أسعار النفط قد حدثت بالفعل، وعلى ذلك نرى أن تخفيض الإنفاق الجاري في عام 2017 سيكون أقل حدة مما كان عليه في عام 2016. وعلاوة على ذلك، أعلنت الحكومة عن خطط إنفاق رأسمالية كبيرة على مدى السنوات الثلاث القادمة. وتوقع أن ينخفض عجز الميزانية من 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016 إلى 1.5% في عام 2017 قبل أن يتحول إلى فائض قدره 1.0% و 2.3% في العامين 2018 و2019.

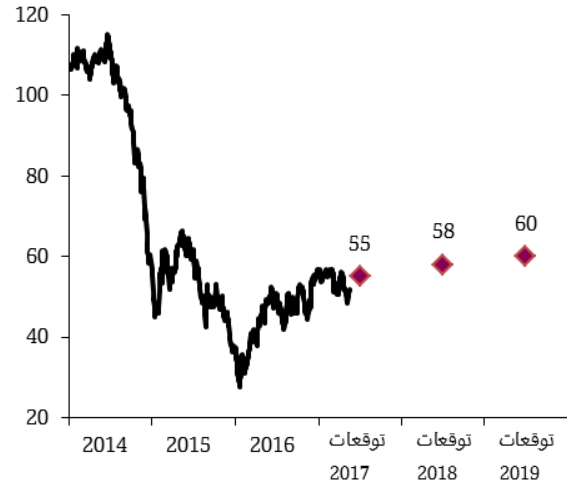
ومن شأن ارتفاع أسعار النفط والتوقعات المالية الإيجابية أن توفر دفعة للاقتصاد القطري، خاصة في القطاع غير النفطي. وتركز الخطط الحكومية لزيادة الإنفاق الرأسمالي على مدى السنوات الثلاث المقبلة بشكل رئيسي على تنفيذ رؤية قطر 2030 طويلة المدى وكذلك على التحضير لاستضافة كأس العالم لكرة القدم 2022. وذلك سيعزز القطاعات غير النفطية مثل النقل، والبناء، والتعليم، والصحة. وسيكون النمو في القطاع غير النفطي مدفوعاً أيضاً بالانتعاش المتوقع في قطاع التصنيع حيث بدأت مصفاة جديدة الإنتاج في عام 2017. وإلى جانب ذلك، ينبغي للزيادة المتوقعة في أسعار النفط أن تخفف قيود السيولة وأن تزيد الدخل في عموم الاقتصاد. وفي عامي 2018 و2019، يتوقع أن يتباطأ النمو غير النفطي إلى 5.0% و 4.0% حيث سيولد الاستثمار نمواً أقل من الفترات السابقة نظراً لكير حجم الاقتصاد.

وفيما يتعلق بقطاع النفط والغاز نتوقع أن يشهد تراجعاً بنسبة 0.5% في عام 2017، أي أقل من التراجع الذي بلغت نسبته 1.0% في عام 2016. وسيؤدي الانخفاض الطبيعي في إنتاج حقول النفط الناضجة إلى جانب تخفيضات الإنتاج للالتزام بالحصص المستهدفة من قبل أوبك إلى تباطؤ النمو، ولكن ينبغي لمشروع برزان، الذي يُتوقع أن يبدأ إنتاج الغاز في الربع الرابع من 2017، أن يعوض جزئياً عن ذلك. وفي عامي 2018

على الرغم من انخفاض أسعار النفط إلى بمقدار النصف من الذروة التي كانت عليها في عام 2014، واصل الاقتصاد القطري نموه بقوة في 2016، ولا سيما في القطاع غير النفطي، حيث حافظت مشاريع البنية التحتية الرئيسية على التقدم. وفي المستقبل، نتوقع أن يكون لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة 2017 - 2019 تأثيران رئيسيان. أولاً، سوف يساعد ارتفاع النفط على زيادة دخل الحكومة وتخفيف القيود المالية. وثانياً، سيساعد ارتفاع أسعار النفط في دعم برنامج الإنفاق الاستثماري المستمر للحكومة والذي سيكون أحد عوامل الدفع الرئيسية لانتعاش النمو في القطاع غير النفطي. أما فيما يخص قطاع النفط والغاز فتتوقع أن يتعافى هذا القطاع تدريجياً مع انتعاش الإنتاج على المدى المتوسط. وبشكل عام، نتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.6% في 2017 وإلى 3.6% في 2018 قبل أن يتباطأ إلى 2.7% في 2019 (انظر إلى [تقرير قطر - رؤية اقتصادية الصادر مؤخراً](#)).

تاريخ وتوقعات أسعار خام برنت

(دولار/برميل)



المصادر: هيفرأنا ليتيكس وقسم الاقتصاد في QNB

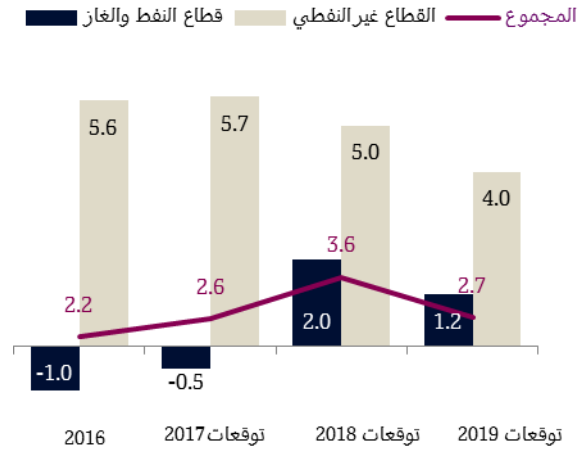
كما نتوقع أن تتحسن آفاق المستقبل للنفط خلال الفترة 2017 - 2019 مع تراجع المعروض في أسواق النفط. ونقدر أن يصل سعر خام برنت إلى 55 دولاراً أمريكياً للبرميل في عام 2017، من 45 دولاراً للبرميل في عام 2016، وأن يرتفع إلى 60 دولاراً للبرميل بحلول عام 2019. ومن شأن ارتفاع أسعار النفط أن يعزز

بعد صموده بشكل جيد أمام صدمة تراجع أسعار النفط بفضل قوة أسس الاقتصاد الكلي، من المقدر للاقتصاد القطري أن يستمر في النمو مع مواصلة السلطات لخطط التنويع الاقتصادي على المدى المتوسط. ومن المفترض أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، مدفوعاً بالقطاع غير النفطي، مع تحسن الموازين المالية وتعزيز خطط الإنفاق الحكومي في قطر بفضل ارتفاع أسعار النفط.

و2019، تتوقع ارتفاع النمو النفطي إلى 2.0% و1.2% بفعل زيادة الإنتاج في مشروع برزان ومع تعويض الاستثمارات طويلة الأجل عن الانخفاض الطبيعي في إنتاج النفط.

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(%، على أساس سنوي)



المصادر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وهيئة أبحاث المصادن ووزارة الاقتصاد في QNB

فريق QNB الاقتصادي

عبد الرحمن الجهني	نانسي فهميم*	علي جعفري	روري فايف	زياد داود
محلل	اقتصادية	اقتصادي	كبير اقتصاديين	رئيس قسم الاقتصاد
هاتف: 4453-4436 (+974)	هاتف: 4453-4648 (+974)	هاتف: 4453-4423 (+974)	هاتف: 4453-4643 (+974)	هاتف: 4453-4642 (+974)
				* المؤلف المراسل

"إخلاء مسؤولية وإقرار حقوق الملكية الفكرية: لا تتحمل مجموعة QNB أية مسؤولية عن أي خسائر مباشرة أو غير مباشرة قد تنتج عن استخدام هذا التقرير إن الآراء الواردة في التقرير تعبر عن رأي المحلل أو المؤلف فقط، ما لم يُصرح بخلاف ذلك. يجب أن يتم اتخاذ أي قرار استثماري اعتماداً على الظروف الخاصة بالمستثمر، وأن يكون مبنياً على أساس مشورة استثمارية يتم الحصول عليها من مصادرها المختصة. إن هذا التقرير يتم توزيعه مجاناً، ولا يجوز إعادة نشره بالكامل أو جزئياً دون إذن من مجموعة QNB."